MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

نشرة الاقتصاد الفلسطيني

شباط 2026

أبرز ما في العدد:

- عقب عام بالغ الصعوبة اتسم بضغوط مالية شديدة نتيجة استمرار إسرائيل باحتجاز عائدات المقاصة والاقتطاع منها، يُنذر عام 2026 بأزمة أعمق، وربما ذات أبعاد وجودية، إذا استمر حجب هذه التحويلات، بحسب ما حذر وزير المالية الفلسطيني.
- رغم إعادة فتح معبر رفح جزئيا في ظل وقف إطلاق النار الهش، لا يزال وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة مقيداً بشدة وغير كافٍ، في حين لم تتمكن الإدارة الفلسطينية الانتقالية المشكلة حديثاً من تولي مهام الحكم فعليا على الأرض.
- لا تزال علاقات المراسلة المصرفية ضرورة بنيوية لعمل النظام المالي، إلا أنها تظل عرضة لعدم اليقين، إذ يرتبط استمرارها بتجديد خطابات الضمان الإسرائيلية الخارجة عن السيطرة الفلسطينية. وبعد تمديدين متتاليين لمدة أسبوعين في شباط، ينتهي التمديد الحالي في 14 آذار، وسط ضبابية مرتفعة بشأن أي تجديد إضافي.

تم إعداد هذه النشرة بدعم من
مؤسسة فلسطين للتنمية

فلسطين للتنمية
Palestine For Development
PIF Social Investment Subsidiary

1- أداء العام 2025 يكشف تفاقم ضغوط المالية العامة

للعام الثاني على التوالي، شهدت المالية العامة للسلطة الفلسطينية تدهورا ملحوظا، نتج بشكل رئيس عن احتجاز إسرائيل لكامل عائدات المقاصة منذ حزيران 2025، إلى جانب استمرارها في عمليات الاقتطاع منها. وقد أدى احتجاز هذه الأموال إلى تفاقم أزمة السيولة وحد بشكل كبير من قدرة الحكومة الفلسطينية على تمويل الخدمات الأساسية.

جدول 1: الإيرادات والنفقات العامة، 2022-2025 (أساس نقدي، مليون شيكل)

البند	2022	2023	2024	2025
إجمالي الإيرادات	15,715.7	15,980.9	11,653.9	11,230.7
إيرادات المقاصة	10,571.3	10,035.4	6,856.8	6,155.7
الإيرادات ضريبية	3,840.2	3,919.5	3,208.1	3,219.1
الإيرادات غير ضريبية	1,537.9	1,591.1	1,270.4	1,525.5
متحصلات مخصصة	562.0	477.7	369.6	360.4
الارجاعات الضريبية (-)	795.7	42.7	50.9	30.0
إجمالي النفقات وصافي الإقراض	14,609.4	15,545.3	14,380.4	12,921.4
الأجور والرواتب	6,872.6	6,928.7	6,128.5	5,834.6
النفقات غير المتعلقة بالأجور	5,458.0	5,916.6	5,795.8	5,095.5
صافي الإقراض	1,224.6	1,342.1	1,481.0	1,274.8
مدفوعات مخصصة	448.3	565.3	347.6	164.8
النفقات التطويرية	605.9	792.6	627.5	542.7
الرصيد قبل المنح والمساعدات والتمويل	1,106.3	435.6	-2,726.5	-1,690.7

المصدر: وزارة المالية.

1-1 الإيرادات العامة

خلال العام 2025، بلغ إجمالي الإيرادات العامة 11.2 مليار شيكل إسرائيلي (على أساس نقدي)، أي منخفضة بنحو 3.6% عن مستواها في العام 2024.[1] ورغم أن التراجع على أساس سنوي يبدو طفيفاً، نظراً لتأثر كلا العامين بظروف الحرب، إلا أن الإيرادات كانت أقل بنحو 30% مقارنة بعامي 2022 و2023. ويعكس هذا الانخفاض الحاد تراجع إيرادات المقاصة نتيجة للاقتطاعات والاحتجاز الإسرائيلي، إلى جانب ضعف الإيرادات المحلية في ظل انكماش اقتصادي وتشديد القيود على الحركة في الضفة الغربية.

1 https://pmof.ps/internal.php?var=11&tab=01

بلغت إيرادات المقاصة للسلطة الفلسطينية في العام 2025 نحو 6.2 مليار شيكل إسرائيلي (على أساس نقدي)، مسجلةً انكماشاً حادًا مقارنةً بعامي 2023 (-38.7%) و2022 (-41.8%). ومع ذلك، لم يتجاوز المبلغ الفعلي الذي حولته إسرائيل 2 مليار شيكل، أي ما يعادل 32% فقط من الإيرادات بعد خصم صافي الإقراض و19% من إجمالي المستحقات. أما المبلغ المتبقي فقد تم خصمه في إطار ترتيبات صافي الإقراض، وتحديدًا لتسوية ديون موردي الخدمات العامة الفلسطينيين (شركات المياه والكهرباء) لصالح الموردين الإسرائيليين. وقد ارتفعت هذه الاقتطاعات من 1.7 مليار شيكل في عام 2022 إلى 2.4 مليار شيكل في عام 2024، لتصل إلى 4.2 مليار شيكل في عام 2025.

إضافةً إلى اقتطاعات صافي الإقراض، ومنذ عام 2019، تقتطع إسرائيل ما بين 39 و52 مليون شيكل إسرائيلي شهريا، على خلفية مدفوعات السلطة الفلسطينية لأسر الشهداء والأسرى. وعقب الحرب على غزة، فرضت إسرائيل اقتطاعا شهريًا إضافيًا بنحو 275 مليون شيكل، يعادل مخصصات السلطة المعتادة لقطاع غزة من رواتب ومعاشات تقاعدية وغيرها من بنود الموازنة. ومنذ حزيران 2025، علّقت إسرائيل تحويل ما تبقى من عائدات المقاصة.

بلغت المبالغ المحتجزة والاقتطاعات الإضافية التي تتجاوز ترتيبات صافي الإقراض ما يقارب 4.1 مليار شيكل إسرائيلي في عام 2025، مقارنةً بـ 3 مليارات شيكل في عام 2024، و1.9 مليار شيكل في عام 2023، و0.6 مليار شيكل في عام 2022. وهذه الأرقام صافية بعد خصم المبالغ التي اقتطعتها إسرائيل من جانب واحد لتسوية ديون مزودي خدمات من القطاع الخاص، ما يعني أن الإجمالي الفعلي أكبر من ذلك. وفي حال استمرار تعليق تحويل إيرادات المقاصة، فقد تتجاوز المبالغ المحتجزة الإضافية في عام 2026 وحده 7 مليارات شيكل، لتُضاف إلى نحو 11 مليار شيكل من صافي الأموال المحتجزة التراكمية منذ عام 2019.

أما الإيرادات المحلية، فقد ارتفعت بشكل طفيف بنحو 5.3% في عام 2025 لتصل إلى 5.1 مليار شيكل إسرائيلي (على أساس نقدي)، مدفوعةً بزيادة قدرها 20.1% في الإيرادات غير الضريبية، فيما ظلت الإيرادات الضريبية دون تغيير يذكر. ومع ذلك، لا تزال متحصلات الضريبة المحلية أقل من مستوياتها في عامي 2022 و2023 (14.1% و14.8% على التوالي)، ما يعكس استمرار الانكماش الاقتصادي.

وبلغت مساعدات المانحين لدعم الموازنة في عام 2025 نحو 3.2 مليار شيكل إسرائيلي، مرتفعا من 3.0 مليارات شيكل في عام 2024، وهي أعلى بكثير من مستوياتها في عامي 2022 و2023 (1.2 مليار شيكل و1.3 مليار شيكل على التوالي). ومع ذلك، يبقى هذا الدعم غير كافٍ لتعويض المبالغ المقتطعة من إيرادات المقاصة.

2-1 النفقات العامة والعجز المالي

انخفضت النفقات إلى نحو 12.9 مليار شيكل إسرائيلي في العام 2025 (على أساس نقدي)، مقارنةً بـ 14.4 مليار شيكل إسرائيلي في العام 2024 و15.5 مليار شيكل في العام 2023. وانخفضت مدفوعات الأجور بقرابة 4.8% على أساس سنوي، وبنسبة 15.8% و15.1% مقارنة بالعامين 2023 و2022 على التوالي، إلا أن هذا الانخفاض يعكس صرف مدفوعات جزئية وليس وفورات فعلية. وقد

تم تحديد سقف لمدفوعات الرواتب بنحو 60-70% خلال معظم العام، مع استمرار تأخر الصرف بنحو ثلاثة أشهر. وفي منتصف شباط 2026، صرفت الحكومة 60% فقط من مستحقات رواتب تشرين الثاني 2025، بحد أدنى 2000 شيكل إسرائيلي. كما تراجعت النفقات غير المتعلقة بالأجور إلى 5.1 مليار شيكل إسرائيلي، مقارنةً بـ 5.8 مليار شيكل في العام 2024 و5.9 مليار شيكل في العام 2023.

أما على أساس الالتزام، فقد بلغت النفقات في العام 2025 نحو 18.8 مليار شيكل إسرائيلي، ما أدى إلى فجوة نقدية تقارب 5.9 مليار شيكل، جرى استيعابها إلى حد كبير من خلال تراكم متأخرات إضافية. وبحلول نهاية العام 2025، بلغت المتأخرات نحو 21 مليار شيكل إسرائيلي.

وبلغ الدين العام (باستثناء المتأخرات) 15.3 مليار شيكل إسرائيلي (أي 4.8 مليار دولار أمريكي)، يشكل الدين المحلي 71.6% منه. وقد استقرّ الدين عند نفس المستوى مقارنةً بعام 2024، لكنه بقي أعلى بكثير مما كان عليه في العام 2022 (بمقدار 2.7 مليار شيكل) وفي العام 2023 (بنحو 1.6 مليار شيكل). ويؤكد الارتفاع التراكمي في المتأخرات والدين وجود اختلال هيكلي في المالية العامة، حيث حلّت إدارة أزمة السيولة محل تصحيح مالي مستدام.

3-1 عام صعب يلوح في الأفق

في 12 شباط، وصف وزير المالية اسطيفان سلامة الأزمة بأنها ذات أبعاد وجودية، محذراً من أن العام 2026 قد يكون الأصعب ماليا في تاريخ السلطة الفلسطينية.[2] وأكد أن حل الأزمة مرهون بحل سياسي يشمل الإفراج عن إيرادات المقاصة المحتجزة، مصرحاً: "انتهت حلول الأرض". وفي مناسبة أخرى، حذر من احتمال "تصفير" إيرادات المقاصة، مشيرا إلى وجود 475 دعوى قضائية مرفوعة أمام المحاكم الإسرائيلية بمطالبات "تعويضات عقابية" تبلغ قيمتها الإجمالية 45 مليار شيكل، بالإضافة إلى نحو 20 مليار شيكل في تعويضات أخرى. وهذا يعني فعلياً أن إسرائيل قد تقوم بمقاصة كامل المبالغ المحتجزة.[3] في نهاية شباط، قامت السلطات الإسرائيلية باقتطاع وتحويل 258 مليون شيكل من أموال المقاصة المحتجزة إلى عائلات إسرائيلية، وذلك استناداً إلى أحكام قضائية إسرائيلية تتعلق بتعويضات أضرار وعقوبات مالية لصالح عائلات إسرائيليين قتلوا أو أصيبوا في هجمات نفذها فلسطينيون.[4]

وأشار سلامة إلى أن الإيرادات المحلية لا تغطي سوى 10% تقريباً من إجمالي النفقات المطلوبة.[5] وأوضح أن هناك خططا لإعادة هيكلة اتفاقيات الاقتراض وإعادة التفاوض على شروطها مع البنوك، إذ تستنزف خدمة الدين حالياً القسم الأكبر من الإيرادات المحلية، بما يتراوح بين 250 و300 مليون شيكل شهرياً من أصل متوسط تحصيل شهري يبلغ 400 مليون شيكل. وأكد كذلك على حجم الفجوة التمويلية، إذ يتطلب دفع 60% من رواتب القطاع العام نحو 720 مليون شيكل شهرياً، بالإضافة إلى ما لا يقل عن 250 مليون شيكل كدفعات عاجلة للمستشفيات وموردي الأدوية، ما يترك الخزينة العامة أمام عجز شهري كبير ومتزايد.

2- الوضع الإنساني في قطاع غزة لا يزال حرجا

بموجب اتفاق وقف إطلاق النار الهش الذي دخل حيز التنفيذ في 10 تشرين الأول 2025، أعادت

2 Salameh Holds a Press Conference in Ramallah | WAFA

3 https://www.bnews.ps/ar/node/27105

4 https://www.i24news.tv/he/news/economic/artc-32f56283

5 المصدر السابق.

إسرائيل فتح معبر رفح جزئيا في 2 شباط 2026. وكان الجانب الفلسطيني من المعبر قد دُمّر فعليا وأُغلق منذ أيار 2024، باستثناء فترة وقف إطلاق نار قصيرة في أوائل عام 2025 جرى خلالها إجلاء 1702 مريض.[6] وبموجب الترتيب الحالي، يسمح بمغادرة 50 حالة طبية من غزة يومياً، يرافق كل منها شخصان كحد أقصى، بالإضافة إلى إدخال 50 فلسطينياً عائداً كانوا قد فروا من القطاع أثناء الحرب.[7] وحتى 10 شباط، سهّلت الأمم المتحدة وشركاؤها إجلاء 91 مريضاً، برفقة مرافقيهم، عبر معبر رفح، واستقبلت 223 فلسطينيًا عائدًا.[8] ولا تزال الحركة على المعبر بطيئة وتخضع لرقابة مشددة، وتنسيق وإجراءات أمنية إسرائيلية دقيقة، إذ لا يصل عدد المغادرين يومياً إلى 50 حالة، رغم وجود ما يقدر بنحو 18,500 مريض في غزة بحاجة إلى إجلاء طبي عاجل.[9]

ولا يزال معبر رفح مغلقا أمام الشحنات التجارية وتلك المحملة بالمساعدات، فيما يتم تحويل المساعدات الإنسانية القادمة من مصر عبر الجانب المصري من رفح إلى معبر كرم أبو سالم (كيرم شالوم).[10] ومنذ وقف إطلاق النار الحالي، دخلت الإمدادات الإنسانية إلى غزة بشكل رئيسي عبر معابر كرم أبو سالم والقرارة (كيسوفيم) وزيكيم (إيريز غرب)، وذلك بصورة متقطعة ووفق إجراءات التفتيش والموافقة الأمنية الإسرائيلية.[11] وقد أُغلقت هذه المعابر مرارا خلال العامين الماضيين في ظل فرض حصار شبه كامل.

وخلال الفترة ما بين 10 تشرين الأول 2025 و11 شباط 2026، جرى استلام 15,877 شاحنة تحمل 295,353 منصة تحميل، أي ما يعادل 212,710 أطنان مترية من الإمدادات الإنسانية، من المعابر على طول محيط قطاع غزة بموجب آلية الرصد التابعة لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2720.[12] وتضمنت هذه الإمدادات بشكل أساسي مواد غذائية (81.5%)، تليها مواد الإيواء (7.2%)، ومستلزمات المياه والصرف الصحي والنظافة (4.6%)، ومواد التغذية (3.9%)، ومستلزمات صحية (1.7%)، ومواد أساسية أخرى. ورغم أن هذا الرقم يمثل زيادة كبيرة مقارنة بالأشهر الأربعة السابقة (8,626 شاحنة و114,378 منصة تحميل)، إلا أن الكميات المدخلة لا تزال غير كافية مقارنة باحتياجات السكان في ظل هشاشة هيكلية متفاقمة. ووفقًا لتقييم التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC) الصادر في كانون الأول 2025، يواجه أكثر من 77% من سكان غزة مستوى الأزمة من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة الثالثة أو أعلى).[13] كما لا تزال العوائق التشغيلية وقيود الوصول قائمة. خلال الفترة ما بين 5 و10 شباط، جرى تفريغ حمولة 59% فقط من شاحنات المساعدات البالغ عددها 211 شاحنة التي كان مقررا دخولها عبر معبر كرم أبو سالم إلى غزة.[14]

1-2 الإدارة المدنية الفلسطينية في غزة

في 15 كانون الثاني، عقدت اللجنة الوطنية لإدارة غزة اجتماعها الافتتاحي في القاهرة، إيذانا ببدء أعمالها رسميًا.[15] وهذه اللجنة هي هيئة تكنوقراط فلسطينية انتقالية أُنشئت بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2803 (2025)، وترتبط بالخطة الشاملة للرئيس الأمريكي ترامب ذات العشرين بندا لإنهاء الصراع في غزة.[16] وتتمثل مهمتها

6 https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-update-357
7 https://apnews.com/article/gaza-rafah-crossing-israel-palestinians
8 https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-update-357
9 https://gisha.org/en/update-on-rafah-crossing/
10 https://www.un.org/unispal/document/ocha-gaza-humanitarian-67
11 https://www.ochaopt.org/content/reported-impact-snapshot-gaza-strip
12 https://app.un2720.org/tracking/collected
13 https://www.wfp.org/news/wfp-scales-operations-gaza-ceasefire-passes-
14 https://www.un.org/unispal/document/ocha-gaza-humanitarian-67
15 https://english.wafa.ps/Pages/Details/166325
16 https://www.ncag.ps/en/

في تولي مسؤوليات الإدارة المدنية والأمن الداخلي في غزة، وتنسيق جهود التعافي وإعادة الإعمار في المراحل الأولى، إلى حين تمكّن السلطة الفلسطينية من استئناف هذه المهام بالكامل. وجميع أعضائها الخمسة عشر من قطاع غزة.[17]

في 16 كانون الثاني، وصف البيت الأبيض تشكيل اللجنة الوطنية لإدارة غزة بأنه "خطوة ضرورية على طريق تنفيذ المرحلة الثانية" من خطة ترامب، مؤكدا أن ذلك يتماشى مع قرار مجلس الأمن رقم 2803 (2025) الذي أقر الخطة ورحب بإنشاء مجلس السلام.[18] وقد برز مجلس السلام كمنظمة دولية مثيرة للجدل تقودها الولايات المتحدة، أطلقها الرئيس ترامب لتنسيق جهود بناء السلام وإعادة الإعمار، مع طموحات لتوسيع دوره إلى مستوى عالمي في مجال بناء السلام.[19] وترفع اللجنة الوطنية تقاريرها إلى مجلس السلام من خلال مكتب ممثله السامي، الدبلوماسي نيكولاي ملادينوف. كما أنشأت السلطة الفلسطينية مكتب اتصال مع مكتب الممثل السامي، برئاسة رئيس الوزراء، لإدارة العلاقات مع المجلس واللجنة الوطنية.[20]

وفي 19 شباط، عقد مجلس السلام اجتماعه الافتتاحي في واشنطن. وتشير التقارير إلى أن أربع دول من الخليج العربي قد تعهدت بتقديم 4.2 مليار دولار كحزمة دعم لغزة، كما أعلنت الأمم المتحدة عن إطلاق نداء إنساني إضافي لغزة بقيمة 2 مليار دولار، والتزمت خمس دول بإرسال قوات للمشاركة في قوة الاستقرار الدولية لغزة.[21] وصرح الرئيس ترامب أيضًا بأن الولايات المتحدة ستتعهد بتقديم 10 مليارات دولار، دون تقديم تفاصيل واضحة بشأن مصادر التمويل أو آليات التخصيص أو الجدول الزمني.

17 https://al-shabaka.org/policy-memos/the-ncag-gazas-technocratic
18 https://www.whitehouse.gov/briefings-statements/2026/01/
19 https://www.justsecurity.org/130867/board-of-peace-key-questions/
https://www.whitehouse.gov/articles/2026/01/president-trump
20 https://english.wafa.ps/Pages/Details/167599
21 https://apnews.com/article/trump-board-of-peace-first-meeting

وجدير بالذكر أن قيادة مجلس السلام لا تضم أعضاء فلسطينيين، وأن دولة فلسطين لم تُدعَ أو يُسمح لها بحضور الاجتماع الافتتاحي للمجلس.[22] وفي الوقت ذاته، وحتى نهاية شباط 2026، لم يتمكن أعضاء اللجنة الوطنية لإدارة غزة من دخول القطاع، ولم تتمكن اللجنة من العمل ميدانيا أو تولي مهام الحكم فعليا داخل القطاع، نظرا للقيود الإسرائيلية والوضع الأمني غير المستقر، في حين تبدو الإدارة الأمريكية منشغلة بملفات أخرى أكثر إلحاحًا.[23]

3- آخر المستجدات حول علاقات المراسلة المصرفية

تُعدّ علاقات المراسلة المصرفية ركيزة أساسية في النظام المالي العالمي، إذ تُتيح إجراء المدفوعات العابرة للحدود وتدعم التجارة الدولية، لا سيما في الأسواق الناشئة والنامية.[24] وتتضمن هذه العلاقات ترتيبات تجارية يُقدّم بموجبها بنك مراسل خدماته إلى بنك مستجيب في بلد آخر، بما يشمل الحوالات الدولية والتقاص وإدارة السيولة وتمويل التجارة، وهي خدمات تُعد أساس الربط المالي بين الأنظمة المصرفية المختلفة .[25] لذا، تكمن أهميتها في كونها قناةً أساسية للمدفوعات الدولية، لا سيما من خلال تمكين البنوك الصغيرة في الاقتصادات النامية من الوصول إلى النظام المالي العالمي، ودعم استقرار النظام المالي عبر توفير قنوات دفع موثوقة.[26]

على الصعيد العالمي، تراجعت علاقات المراسلة المصرفية نتيجة تشديد المتطلبات التنظيمية وارتفاع تكاليف الامتثال، بما يعكس توجهات أوسع نحو "تقليل المخاطر".[27] إذ تنطوي هذه العلاقات على انكشاف

22 https://www.nbcnews.com/world/gaza/board-of-peace-gaza-trump
23 https://www.haaretz.com/gaza/2026-02-08/ty-article/.premium/
24 Guidance on Correspondent Banking Services | FATF
25 https://www.congress.gov/crs_external_products/IF/PDF/IF10873/.pdf
26 Guidance on Correspondent Banking Services | FATF
27 https://www.congress.gov/crs_external_products/IF/PDF/IF10873/.pdf

مرتفع لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمسؤولية القانونية والسمعة.[28] وتؤكد مجموعة العمل المالي (FATF) ضرورة تبني نهج قائم على المخاطر (risk-based approach) يتضمن فهم طبيعة أعمال البنك المستجيب وتطبيق إجراءات العناية الواجبة المُعززة.[29] وفي الوقت نفسه، يفرض التشريع الأمريكي، ولا سيما المادة 312 من قانون باتريوت الأمريكي (Patriot Act)، متطلبات امتثال صارمة عند التعامل مع البنوك الأجنبية.[30] ومع ذلك، من المهم الإشارة إلى أن التطورات التكنولوجية الحديثة، بما في ذلك الرقمنة وأتمتة الإجراءات وتحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي، قد حسّنت من آليات مراقبة المعاملات وضوابط مكافحة غسل الأموال، مع تقليص أوقات التسوية وتعزيز القدرة على تتبع الأنشطة المشبوهة.[31]

تُعدّ خدمات المراسلة المصرفية في فلسطين ضرورة هيكلية راسخة في بروتوكول باريس لعام 1994، الذي أنشأ "منطقة عملة موحدة" ودمج الترتيبات النقدية ونظم المدفوعات الفلسطينية ضمن الإطار الإسرائيلي، ما ربط المعاملات فعلياً بالشيكل الإسرائيلي وأنظمة المقاصة الإسرائيلية. وتعتمد البنوك الفلسطينية على بنك هبوعليم وبنك ديسكونت الإسرائيليين كبنوك مراسلة لها في إسرائيل، حيث تُمكّن خطابات ضمان وتعويض إسرائيلية سنوية استمرار هذه العلاقات منذ عام 2016. ومع توسّع العلاقات التجارية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على مدار العقود الثلاثة الماضية، تعمّق الاعتماد على هذه القناة، إذ تُقدّر قيمة المعاملات بين البنوك الفلسطينية والإسرائيلية بنحو 50 مليار شيكل سنويًا.[32] إلا أن تجديد هذه الخطابات أصبح أكثر عرضة لعدم اليقين، وتحوّل تدريجيًا إلى أداة ضغط سياسي.

منذ عام 2024، هددت وزارة المالية الإسرائيلية مرارًا بوقف إصدار خطابات الضمان والتعويض، وغالبًا ما كانت تجددها في اللحظة الأخيرة ولمدد أقصر. وبحلول أواخر عام 2025، أشارت البنوك الإسرائيلية إلى احتمال إنهاء علاقاتها المصرفية ما لم يتم تجديد الخطابات، وأصدرت إشعارات مهلة مدتها 60 يومًا ما أثار مخاوف من تعطل التسويات التجارية وتحويلات المقاصة وتحويلات العمال والتدفقات التجارية. بحلول منتصف كانون الأول 2025، جرى تمديد الخطابات الإسرائيلية لمدة شهرين حتى 12 شباط 2026. وأعقب ذلك تمديدان متتاليان لمدة أسبوعين في منتصف ونهاية شباط، ما أدى فعليا إلى تكريس نمط التمديدات قصيرة الأجل. ويعكس التحول نحو تمديدات نصف شهرية تعمّق حالة عدم اليقين بشأن هذا الترتيب، بما يفاقم الهشاشة الاقتصادية ويزيد الضغوط على القطاع المصرفي ويعزز المخاوف لدى البنوك المراسلة الدولية. وينتهي التمديد الحالي في 14 آذار/مارس 2026، دون وضوح بشأن مدة أو شروط أي تجديد مستقبلي.[33]

وفي الوقت نفسه، تكدّس أكثر من 14 مليار شيكل في البنوك الفلسطينية بسبب صعوبات شحن فائض الشيكل النقدي، ما زاد اضطراب المدفوعات وساهم في نشوء أسواق نقدية موازية مرتفعة التكلفة.[34] ومع احتجاز عائدات المقاصة خلال عام 2025، تدهورت سيولة الحكومة وارتفع الاقتراض المحلي، ما زاد من انكشاف القطاع المصرفي على المخاطر السيادية.[35]

28 Money Laundering Risks in Correspondent Banking | Moody's
والمصدر السابق.
29 Guidance on Correspondent Banking Services | FATF
30 https://bsaaml.ffiec.gov/manual/AssessingComplianceWithBSARegulatoryRequirements/10
31 https://www.bis.org/publ/bisbull87.htm
Money Laundering Risks in Correspondent Banking | Moody's

32 Questions and Answers about the Excess shekel Crisis | PMA
33 https://www.sadanews.ps/business/280504.html
34 https://english.palinfo.com/reports/2025/06/24/341894/
35 World Bank Economic Monitoring Report - April 2025

ومن شأن تعطل خدمات المراسلة المصرفية أن يعطل المدفوعات التجارية ويغذي الأسواق النقدية غير الرسمية ويضعف تحصيل الإيرادات الحكومية ويقيد قدرة البنوك على نقل النقد واستبداله.

استجابت سلطة النقد الفلسطينية لهذه الأزمة بتعزيز الإطار التنظيمي، وتطوير منظومة الرقابة والامتثال، واستحداث أنظمة المدفوعات الرقمية، وتوسيع الشمول المالي، ومواصلة الجهود الدبلوماسية للحفاظ على علاقات المراسلة المصرفية، مع التأكيد على سلامة ومتانة القطاع المصرفي رغم التطورات السياسية.[36] كما تحركت دوليا بالتواصل مع بنوك مركزية ومؤسسات مالية دولية بحثا عن ترتيبات بديلة، دون نجاح حتى الآن.

بشكل عام، تُظهر الحالة الفلسطينية أن خدمات المراسلة المصرفية ليست ترتيبًا فنيا محايدًا، بل منظومة مالية مشروطة يُعاد تشكيلها باستمرار وفقا للاعتبارات والمصالح الإسرائيلية. وما دام الشيكل هو العملة الرئيسية المتداولة، لا يوجد بديل عملي في المدى القصير للبنوك المراسلة الإسرائيلية. وقد يخفف التحول الرقمي وتنويع القنوات المالية من حدة المخاطر، لكنه لا يلغي الهشاشة الهيكلية الناجمة عن غياب السيادة النقدية. لذلك، يبقى الحفاظ على علاقات المراسلة المصرفية مع إسرائيل ركيزة للاستقرار الاقتصادي، وفي الوقت ذاته أحد أكثر روابط النظام هشاشة. فاعتمادها على إطار سياسي خارج السيطرة الفلسطينية يجعل الحفاظ عليها ضرورة تشغيلية مستمرة وليست مجرد خيار استراتيجي.

36 https://thisweekinpalestine.com/the-palestine-monetary-authority-pma/

4- محطة نور طوباس للطاقة الشمسية

في 13 كانون الثاني، افتتح رئيس الوزراء الفلسطيني د. محمد مصطفى محطة المزارعين للطاقة الشمسية (نور طوباس)، وهي أكبر محطة للطاقة الشمسية في البلاد حتى الآن، بقدرة توليد تبلغ 24 ميغاواط.[37] وبذلك يرتفع إجمالي القدرة المركبة للطاقة المتجددة في محافظة طوباس إلى 35 ميغاواط، ما يغطي نحو 23% من استهلاكها من الكهرباء. في عام 2025، أصدرت سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية 46 رخصة لمشاريع توليد الطاقة الشمسية بقدرة إجمالية بلغت 91 ميغاواط، منها 18 رخصة في طوباس (نحو 50 ميغاواط).

وفي 8 شباط، خصص مرسوم رئاسي نحو 149 دونمًا من أراضي الدولة في جنين وطوباس لتنفيذ مشاريع طاقة شمسية إضافية، وذلك في إطار جهود أوسع للتكامل المؤسسي وتطوير البنية التحتية.[38] وتندرج هذه الإجراءات وغيرها من التدابير ذات الصلة ضمن الخطة الوطنية للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (2025-2030)، التي تهدف إلى رفع مساهمة الطاقة النظيفة إلى نحو 30% من احتياجات الكهرباء (حوالي 1430 ميغاواط، منها 1300 ميغاواط من الطاقة الشمسية)،لتعزيز استقلال قطاع الطاقة وخفض الانبعاثات الضارة وتحفيز الاستثمار.[39] وبحلول شباط 2026، بلغ إجمالي القدرة المركبة لأنظمة الطاقة الشمسية في الضفة الغربية وقطاع غزة 385.2 ميغاواط.[40] وتتصدر محافظة رام الله والبيرة حاليًا من حيث القدرة المركبة (77.6 ميغاواط)، تليها الخليل (66.2 ميغاواط) ثم نابلس (61.7 ميغاواط).

37 https://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/news/Details/56056
38 https://www.maannews.net/news/2155778.html
39 National Strategy for Renewable Energy | WAFA
40 https://mapportal.penra.pna.ps/

5- أحدث إصدارات معهد "ماس"

5-1 التقييم العاجل لقدرات بلديات شمال الضفة الغربية

في 18 شباط 2026، عرض معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) نتائج التقييم العاجل لقدرات بلديات شمال الضفة الغربية (طولكرم وجنين وقلقيلية وطوباس)، والذي خلص إلى أن الأضرار الجسيمة التي لحقت بالبنية التحتية، وخسائر الإيرادات، واستمرار النزوح، قد حدّت بشدة من قدرة الهيئات المحلية على تقديم الخدمات الأساسية.[41] وكان معهد "ماس" قد أعد هذا التقييم في إطار برنامج الشفافية والأدلة والمساءلة (TEA3) الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، بتمويل من وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية (المملكة المتحدة) (FCDO) عبر القنصلية البريطانية العامة في القدس، والوكالة السويدية للتعاون التنموي الدولي (Sida)، ووزارة الخارجية والتجارة الأسترالية (DFAT).يحدد التقييم أولويات عاجلة (0-6 أشهر) تشمل تدخلات مثل إعادة تأهيل البنية التحتية، وتوفير معدات الطوارئ، ودعم الاستقرار المالي للبلديات، ودعم الإيواء، إلى جانب إصلاحات متوسطة المدى (6-18 شهرًا) تركز على إدارة الأزمات، والتحول الرقمي، وتحسين تحصيل الإيرادات، وتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، وإصلاحات هيكلية في الحوكمة لضمان الاستدامة المالية.

41 https://mas.ps/news/13664.html

5-2 ديناميكيات القرى المقدسية اقتصاديا واجتماعيا في إثر التوسع الاستيطاني في محافظة القدس

في أواخر عام 2025، نشر معهد "ماس" بالتعاون مع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات دراسة تتناول التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في القدس من منظوري الديموغرافيا والجغرافيا.[42] وتركز الدراسة على تزايد عزل القرى والبلدات الفلسطينية المحيطة بالقدس عن مركز المدينة، فضلا عن عزل سكان هذه التجمعات عن الفضاء الاجتماعي والاقتصادي الفلسطيني الأوسع. تركز الدراسة على النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في شمال وشمال غربي القدس، عبر تحليل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية في بدّو، وبيت إكسا، والرام، وكفر عقب.

وباستخدام أدوات البحث الكيفي، بما في ذلك إجراء 26 مقابلة شبه منتظمة مع سكان المناطق المستهدفة وأشخاص ذوي علاقة بقضايا الاستيطان، توثق الدراسة كيف أعاد التوسع الاستيطاني وجدار الفصل العنصري تشكيل الظروف المعيشية، مخلفين آثارا اجتماعية واقتصادية وديموغرافية وخيمة. وتخلص الدراسة إلى أن هذه الآثار تختلف من منطقة إلى أخرى، بما يعكس الخصائص الجيوسياسية لكل منها وكذلك الأهداف الاستعمارية الأوسع التي تستند إليها سياسات الاستيطان الإسرائيلية في كل منطقة.

6- حركة التداول في كانون ثاني

ارتفع مؤشر القدس بنحو 1.7% في كانون الثاني، ليغلق عند 502.49 نقطة في آخر يوم تداول.[43] وبلغ

42 https://mas.ps/publications/13365.html
43 https://www.pex.ps/bulletins

إجمالي عدد الأسهم المتداولة 12.5 مليون سهم، بقيمة 25.9 مليون دولار، مسجلًا انخفاضًا بنحو 60.2% في حجم التداول و78% في القيمة مقارنةً بالشهر السابق. وقد شهد نشاط التداول في كانون الأول تضخما نتيجة بيع شركة باديكو القابضة حصتها في شركة فلسطين للاستثمار الصناعي (PIIC)، وهو ما يفسر جزئياً الانخفاض الحاد في كانون الثاني على أساس شهري.

الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين بحسب المنطقة (مليون دولار أمريكي بأسعار 2015) في فلسطين حسب المنطقة
الربع الأول 2023 - الربع الثالث 2025

التجارة

الصادرات والواردات الشهرية وعجز الميزان التجاري والعجز التجاري مع إسرائيل (مليون دولار أمريكي)
في فلسطين، أيلول 2023 - كانون الأول 2025

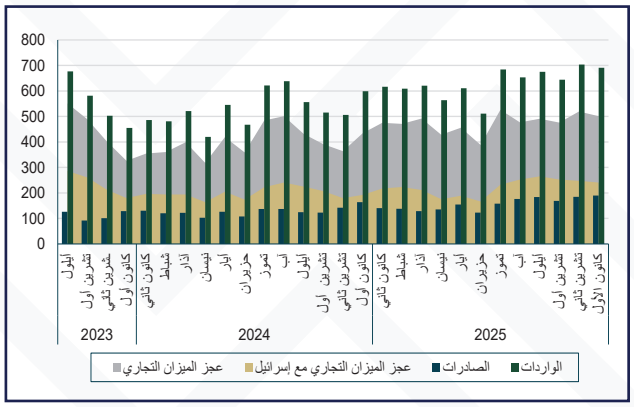

البطالة

معدلات البطالة الربعية (%) في فلسطين حسب المنطقة
الربع الأول 2022 - الربع الرابع 2025

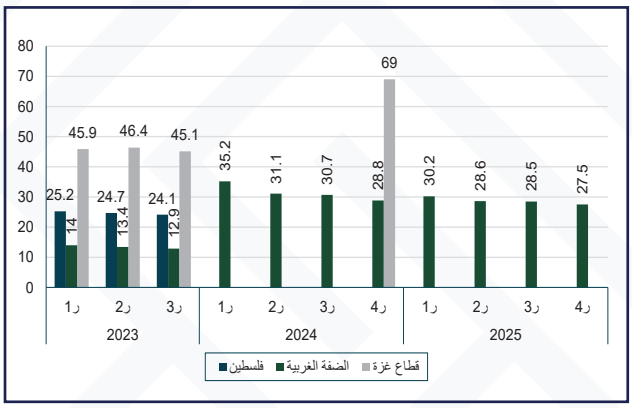

حركة الشيكات

عدد وقيمة الشيكات المنفذة والمعادة (مليون دولار أمريكي)،
أيلول 2024 - كانون الثاني 2026

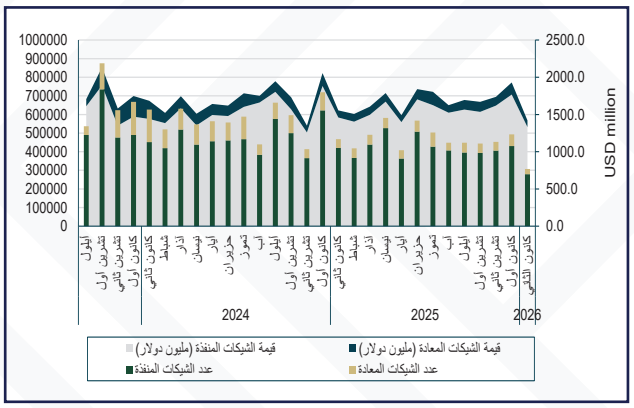

التضخم

مؤشر أسعار المستهلك الشهرية (سنة الأساس = 2018)
في فلسطين حسب المنطقة، أيلول 2023 - كانون ثاني 2026

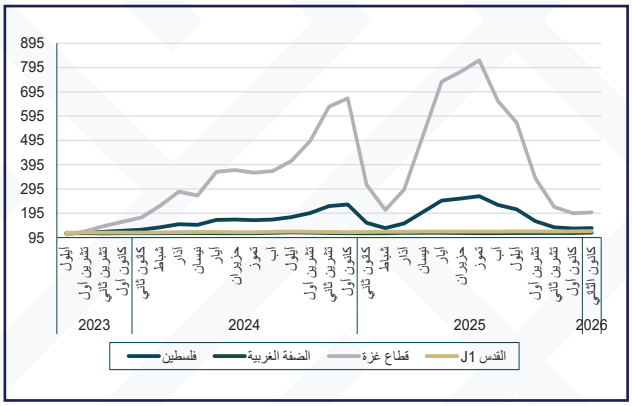

القطاع المصرفي

الودائع الشهرية للعملاء والتسهيلات الائتمانية
(مليون دولار أمريكي) في فلسطين
أيلول 2023 - كانون الثاني 2026